تاريخ الإرسال: 2018/09/21 تاريخ القبول:2018/09/30

عوائق الاستثمار السياحي بولاية تمنراست وعوامل النهوض به

Barriers Of The Tourism Investment In Tamanrasset State And Its Promotion Rise Factors

كلثوم حمدي عبد الله بن عبد السلام
hamdistaps@gmail.com saikbal5108@yahoo.fr
المركز الجامعي لتامنغست

الملخص:

يعتبر الاستثمار السياحي صناعة القرن الحالي نظرا لما يقوم به من دور فعال في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن السياحة كصناعة أصبحت تلعب دورا بارزاً في دعم اقتصاديات العديد من الدول وتنشيطها، كما ان الاستثمار في هدا القطاع يتأثر بحجم التسهيلات والخدمات المقدمة و المشجعة وبالنية التحتية المتوفرة و الاستثمارات السياحية والفندقية تشكل النسبة الأكبر من الدور الذي يلعبه القطاع في التأثير على القطاع في التأثير على قطاعات عدة في التنمية المحلية والدولية وعليه سنحاول معرفة ماهية أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي بولاية تمنراست "الجزائر" و محاولة التعرف على أهم العوامل من أجل النهوض بهذا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، السياحة.

Abstract

Tourism investment is the industry of the current century because of its active role in attracting foreign capital, and tourism as an industry has played a prominent role in supporting and revitalizing the economies of many countries, and investment in this sector is influenced by the volume of facilities and services provided and encouraged With the available infrastructure and tourism and hotel investments, the sector plays the largest part in influencing the sector in impact on various sectors of local and international development and so we will try to find out what are the most important constraints facing tourism investment in the state of Tamanrast " Algeria "and try to identify the most important factors for the advancement of this sector.

Keywords: tourism investment, tourism.

مقدمة:

تعد السياحة قطاعا مهما في تحقيق التنمية نظرا لأثرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وبتالي فإن الاستثمار السياحي في أي دولة يعد لبنة من البنات الهامة في تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، كما لا يمكننا أن ننكر انه أصبح يمثل موردا أساسيا تعتمد عليه أغلب الدول في تنمية وتيرتها الاقتصادية فاستثمار السياحي يعتبر صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة إضافة إلى دلك الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل كالبطالة والركود الاقتصادي ويعيد توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة كما أن الاهتمام بهدا القطاع الاستراتيجي قد يجعل من الدولة الإطار الأول و الفعال في وضع آليات مناسبة للاستثمار العقلاني فيه، بحيث يعتبر الاستثمار السياحي العصب المحرك للتنمية السياحية المستدامة ونشاطا حاملا للثروات ومساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل وضع إستراتيجية تنموية على المدى الطويل لابد من التمحيص الدقيق في كل الإشكاليات والمسائل الهامة التي تشكل عوامل أساسية للنهوض السريع بهذا الاستثمار في منطقة الهقار ، ونظرا لما تملكه ولاية تمنراست من قدرات وإمكانيات سياحية متنوعة كتنوع المؤهلات الطبيعية والثقافية والبيئية والحموية ... ، هذا ما جعلها تجذب السياح من داخل الوطن ومختلف أنحاء العالم.

وأمام هذه الامتيازات التي تنفرد بها ولاية تمنراست يتطلب منا الوقوف على واقع الاستثمار السياحي بالمنطقة الذي يأخذ في الحسبان أنواع المنتوجات السياحية الواجب تطويرها وكذا طبيعة المشاريع المبرمج إنجازها وموقعتها وإيجاد سياسة جديدة لتسييره.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي: **ماهية معوقات الاستثمار السياحي في ولاية تمنراست وما سبل انعاشه والنهوض به؟**

ا. تعريف بولاية تمنراست

تقع ولاية تمنراست في جنوب الجزائر، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 2000 كلم. تحدها من الشمال ولاية غرادية و ولاية ورقلة و من الشرق ولاية اليزي و من الغرب ولاية

أدرار و من الجنوب دولة النيجر ودولة مالي وهي أكبر الولايات مساحة و مع أنها تقع في قلب الصحراء فولاية تمنراست ولاية تارقية فمناخها مختلف يغلب عليه الاعتدال نظرا لتضاريسها الجبلية حيث تقع عاصمة الولاية تمنراست على ارتفاع 1400م عن سطح البحر. و تضم سلسلة جبال الهقار التي بها أعلى قمة جبلية بالجزائر وهي الأتاكور 3003م. ومن ابرز معالمها ضريح تينهيان، كما تنقسم ولاية تمنراست إلى 7 دوائر و 10 بلديات، سيلت، عين غار، عين قزام ،عين صالح تمنراست تاظروك، تين زاوتين.

II. السياحة:

1. تعريف السياحة:

عرفت مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي المنعقد في روما الذي 1963 أقر أن السياحة: هي ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا عن تقل أربعة و عشرين ساعة، ولا تزيد عن اثنا عشر شهر بهدف السياحة الترفيهية العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية[1].

شكل رقم(01) يوضح توافد السواح عبر الوكالات من 2007-2016 بولاية تمنراست.

السنوات	عدد السواح الوطنيين	عدد السواح الأجانب
2007	179	9687
2008	126	6080
2009	169	7681
2010	86	4440
2011	874	933
2012	50	854
2013	964	25
2014	1783	98
2015	93	59
2016	112	717

2017	4212	418

المصدر: وثائق مديرية السياحة 2017

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن أعلى عدد لإقبال السياح كان سنة 2017 حيث قدر عدد السواح المقبلين عبر الوكالات ب 4212 في حين قدرت اقل سنة 2012 بحيث ب 50 سائح، أما بالنسبة لأعلى عدد للسياح الأجانب فكان سنة 2007 بحيث قدر ب9687 في حيث اقل عدد كان سنة 2015 ب25 سائح.

2. **تعريف السائح:** وقد اعتمد المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة في قراره الصادر في الاجتماع المنعقد في روما سنة 1963 في شأن تعريف السائح على أنه هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد على أربعة و عشرين ساعة و تقل عن عام[2].

3. **تعريف الاستثمار السياحي:** الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة ، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[3]، ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين[4]:

1. **استثمار في مجال الخدمات السياحية:** حيث تشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي :

- **خدمات الإقامة:** وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى
- **خدمات النقل:** وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.

- **خدمات الاتصال:** وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الانترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح

2. **الاستثمار في الثروة السياحية:** وتشمل العديد من المجلات التي تمتلكها الدولة ومنها:

- الاستثمار في الموارد الطبيعية: وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها
- الاستثمار في الموارد الثقافية: وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

جدول رقم (02) يوضح مشاريع الاستثمار السياحي خارج منطقة التوسع السياحي بولاية تمنراست

الرقم	طبيعة المشاريع	طاقة الإستعاب	مناصب الشغل
01	مشاريع الاستثمار السياحي التي في طور الإنجاز	520	160
02	مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة	96	34
03	مشاريع الاستثمار السياحي غير المنطلقة	895	341
المجموع		535	1511

المصدر: وثائق مديرية السياحة لمديرية تمنراست

4. أركان السياحة: يمكن تقسيم أركان السياحة يلي ما يلي[5]:

النقل: إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إلا أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها حيث نجد:

النقل البري: و يشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات، الدراجات النارية ... الخ.

النقل البحري: ويشمل المراكب، الزوارق...الخ

النقل الجوي : ويشمل الطائرات بأنواعها.

الإيواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله أي إلى أو دولة مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية والمخيمات.

البرامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية ... الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات ... . الخ

5.أهم المنشآت السياحية بولاية تمنراست:

1. الفنادق:

تلعب الفنادق الدور الأول و الرئيسي في تنمية السياحة في أي بلد في العالم، فالسائح يقضي وقتا طويلا في الفنادق و خاصة بالنسبة للسياحة العلاجية وسياحة الأعمال والمؤتمرات، و السائح إلى أي بلد فإن أول شئ يقوم به هو البحث عن الفندق قبل الطعام والشراب هدا منجهة، ومن جهة ثانية الفنادق تعطي انطباعات جيدة إلى السياح عن البلد الذي يزورونه بعد انطباعات المطار أو الميناء[6]. ومن بين الفنادق و المخيمات التي يتضمنها القطب السياحي بالولاية نجد:

جدول رقم(03) يمثل مختلف الفنادق بولاية تمنراست لسنة 2014

الفندق	صاحب الفندق	التصنيف	طاقة الاستيعاب	العنوان
تهات	حاج محمد شريف	3 نجوم	150 غرفة 300سرير	مقابل لمقر الولاية
تيديكلت	محمد تبوري	3 نجوم	60غرفة 120سرير	عين صالح
تين هنان	بن عبد الجليل	/	42غرفة 80سرير	شارع الأمير عبد القادر
ايلمان	خلوفي محمد	/	30غرفة	ساحة أول نوفمبر

			72سرير	
اهقار	افروجن حمو	/	20 غرفة 40 سرير	قطع الواد
باجوة	قطاع	/	20غرفة 40سرير	عين صالح
بورنان	بورنان رابح	/	54سرير	حي سرسوف تمنرات

المصدر: وثائق مديرية السياحة تمنراست

2. **المخيمات:**

يعتبر نشاط المخيمات السياحية أحد أهم وسائل الجذب السياحي، وقد تطورت المخيمات بشكل سريع في السنوات الأخيرة، وظهرت العديد من الأنماط الجديدة، هو كل مخيم يقام في المناطق الصحراوية أو الجبلية أو الساحلية وفقاً المخيمات البيئية السياحية للأنظمة و الشروط والضوابط المعتمدة من الجهات المعنية بغرض الاستثمار السياحي التجاري وبمقابل مادي.

جدول رقم (05) يوضح مختلف المخيمات بولاية تمنراست 2014.

المخيم	صاحب المخيم	العنوان	طبيعة النشاط
كرفان سريان	كرفان سراين	طريق ادريان	قطاع خاص
البوستن	رقاني علي	إنزوان تمنراست	قطاع خاص
داسين	بلدية تمنراست	صورو تمنراست	قطاع عام
النخيل	هيباوي عبد الرحمان	صورو تمنراست	قطاع خاص
الخشب المتحجر	بوتقي موسى	ص ب402 قطع الواد تمنراست	قطاع خاص

الزريبة	حاجي محمد	عين صالح	قطاع خاص
الجمل	لبعير احمد	ص ب 537 تمنراست	قطاع خاص
اسكرام	باحمو احمد	اسكرام تمنراست	قطاع عام
مخيم اسكرام	يولاسار سيدي علي	اسكرام تمنراست	قطاع خاص
بوبو	رقاني عبد الرحمان	صورو تمنراست	قطاع خاص

المصدر: وثائق مديرية السياحة لولاية تمنراست

6. أنواع السياحة: من أهم الأنواع نجد:

شكل رقم (04) يوضح انواع السياحة

المعيار	النوع
الدافع أو الهدف من الرحلة	السياحة الترفيهية، السياحة الثقافية، السياحة العلاجة، السياحة الدينية، السياحة الرياضية.
الموقع أو الحدود	السياحة الداخلية ، السياحة الدولية.
فترة الإقامة	سياحة موسمية، سياحة الدائمة، سياحة فصلية.
طريقة التنظيم	السياحة الفردية، السياحة المنظمة.
العدد	سياحة الفردية، سياحة المجموعات.
السن	سياحة الشباب، سياحة متوسطي الأعمار، سياحة كبار السن.
مستوى الإنفاق	السياحة الإجتماعية، سياحة الطبقة المتميزة.
وسيلة النقل	بطريق الجو، البرية، المائية.
الموسم السياحي	سياحة المناسبات، سياحة الشتاء، سياحة الصيف.
الموقع الجغرافية	صحراوية، جبلية، شاطئية، المرتفعات، الغابية، و الأنهار.

المصدر: ريوقي سليمة، العادات و التقاليد كمدخل استراتيجي لتنمية السياحة الصحراوية، تاريخ الاطلاع 2018/02/28، على الخط:

https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/.../test/ryougui.docx

7. أهمية الاستثمار السياحي في توفير مناصب الشغل:

يستوعب القطاع السياحي أعداد كبيرة من العمال لأن معظم خدماته لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال العنصر البشري، حيث لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات؛ و يختلف أثر الاستثمار السياحي على العمالة وفقا للأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني و أهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتكمن أهم هذه التأثيرات فيما يلي[7]:

1. إن تأثير السياحة على العمال تحدد أنماط النشاط السياحي فبعض الأنشطة تحتاج إلى يد عاملة مكثفة عن الأنماط الأخرى، فتسهيلات الضيافة ولاسيما في الفنادق وبيوت الضيافة توظف نسبة كبيرة من العمال كما يلي:

- توفر مؤسسات الإقامة فرصة عمل واحدة على الأقل لكل غرفة

توفر أنشطة السياحة و الترويح مالا يقل عن 75 %من جملة فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة

- تؤمن قطاعات الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي نفس عدد فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة.

2. إن تأثير السياحة على العمال تحدده المهارات المتاحة محليا، فالنشاطات السياحية تتطلب في الكثير من الأحيان عدد كبير من العمال ذوي المهارات القليلة و بالمقابل فإنها تخلق عددا أخر من الوظائف الإدارية والمتخصصة، و غالبا ما يتم ملء هذا القطاع من قطاعات العمل الأخرى في الإقليم أو جلبها من الخارج.

3. إن معظم العمالة في القطاع السياحي تتسم بالموسمية حيث يتطلب ذلك تشغيل عمالة إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب خلال موسم الذروة وهو شيء مفيد لأولئك الذين يتطلعون إلى عمل موسمي، كما هو الحال لدى الطلاب و ربات البيوت و أصحاب العمل الإضافي، و من جانب آخر فإن العمل الموسمي يؤدي إلى سلبيات فهو يجتذب قوة العمل الهامشية و يرى البعض أن هذا لا يشجع على الحركة بعيدا عن القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجا.

4. تعكس موسمية العمل في الاستثمارات السياحية عدة أثار اقتصادية و اجتماعية منها موضوع طاقة العمل العاطلة في الفترات غير الموسمية كذلك اجتذاب عمال يعملون في وظائف أخرى طوال الوقت يكون ذلك على حساب الأنشطة غير السياحية

5. إن الإنفاق السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و زيادة العمال في المجتمع، لكن ليس من الضروري أن يتساوى معامل مضاعف الدخل مع معامل مضاعف العمالة، فتعظيم الدخل و تعظيم العمالة قد لا يكونان متطابقين تماما.

8. أهمية الاستثمار السياحي في زيادة فرص الاستثمار[8]:

مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية من أكثر الاستثمارات جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب و الوطنيين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كأماكن الإيواء الفندقي القرى السياحية، مراكز الاستشفاء و السياحة العلاجية، وكذلك أماكن الترفيه و اللهو، المسارح و دور السينما المراكز الرياضية، المطاعم و الكافيتريا.

و هناك عدة أمور ترتبط بالاستثمار السياحي نجملها في ما يلي:

1. اتجاه جزء من رؤوس الأموال إلى الإنفاق على الأصول الثابتة مثل شراء الأراضي و المباني، وتأثيث الفنادق و المنتجعات وكذلك المطاعم و المقاهي

إن عائد الاستثمار في القطاع السياحي ليس بالسريع لهذا فإن العديد من الدول المستقبلة للسياح اتخذت العديد من الإجراءات لتشجيع جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، كتخصيص الأراضي أو منح حق الانتفاع بمقابل مادي بسيط، تسهيل الحصول على قروض بشروط ميسرة، إقامة بنية أساسية وخدماتية مدعمة للمشاريع السياحية أو تقديم إعفاءات ضريبية لفترات معينة.

IV. عوائق الاستثمار السياحي في ولاية تمنراست:

إن ضعف حركة الاستثمار السياحي بولاية تمنراست لم يكن وليد الصدفة و بالنظر إلى الإمكانيات التي تملكها الولاية لاحتواء هذا النوع من الاستثمار كان من الضروري تسجيل قفزة نوعية على هذا المستوى و أمام التدفقات السياحية للسياح و الأرقام القياسية المسجلة التي تعتبر كمؤشر حقيقي للخوض في هذا المجال ، غير أن ذلك لم يحظ برسم الصورة الحقيقية التي نطمح أو بالأحرى نطمع في الوصول إليها كل هذا و ذاك سببه وجود

الفجوة الواضحة لكل من هو متعايش في قطاعنا و المتمثلة في عدة عوائق معبقة الأطراف و التي أشبهها بخيوط العنكبوت و هذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعفها و إعطاء الأمل على تخطيها بنجاح لكن هذا لن يتأتى إلا بالوقوف عليها دون غض الطرف على أي مشكل مهما كان نوعه.

وفي هذا السياق يمكن أن نلفت النظر إلى بعض العوائق التي لا زالت تعيق العدد المعتبر من المستثمرين السياحيين الذين بادروا بمشاريعهم أو من هم في طريق المبادرة إليــها و تكمن هذه العوائق في ما يلي:

1. صعوبة الحصول على العقارات الأرضية بسبب عدم تهيئتها وتحضيرها على مستوى منطقة التوسع السياحي.

2. تجميد دراسة منطقة التوسع السياحي.

3. تقييد الاستثمار السياحي في منطقة التوسع السياحي على من لا يملك العقار، مع عدم وجود جرد شامل للمساحات السياحية الأكثر فاعلية للنشاط السياحي .

4. نقص التمويل المالي لإتمام المشاريع التابعة للمستثمرين الخواص خارج منطقة التوسع السياحي.

5. صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على تأشيرة الدخول للبلدان الأوربية مما يعرقل مشاركة المتعاملين السياحيين للمشاركة في التظاهرات الدولية والتي تسمح لهم بإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي للمنطقة وعقد اتفاقيات مع المتعاملين الأجانب مجال الاستثمار السياحي.

6. ضعف الاتصال والإعلام على المستويين الوطني والخارجي مما يساهم بقوة في تجاهل مقومات الجذب السياحي المحلي من أجل جلب اهتمام المستثمرين وبالتالي إبعاد الصورة الحقيقية للإمكانيات السياحية للولاية .

7. عدم وجود تنسيق فعلي بين مختلف القطاعات والمتعاملين السياحيين من أجل دفع حركة الاستثمار السياحي.

8. عدم تهيئة المنابع الحموية للسماح للمستثمرين بالمبادرة بالاستثمار.

9. عدم تهيئة المسالك السياحية وتزويدها بالضروريات اللازمة كالماء والبنزين والكهرباء...إلخ لإمكانية التفكير في الاستثمار في بعض المناطق القريبة من المواقع السياحية.

10. عدم تهيئة الطريق الرابط بين مدينة تمنراست ودوائرها، والطريق الذي يربطها بالدول الإفريقية المجاورة.

11. عدم وجود تنسيق فعلي بين مختلف القطاعات والمتعاملين السياحيين من أجل دفع حركة الاستثمار السياحي

12. نقص التمويل المالي لإتمام المشاريع التابعة للمستثمرين الخواص.

11. غياب الاهتمام الجدي بالجانب البيئي للمنطقة خاصة جانب النظاف (داخل المدينة وخارجها).

12. غياب مبدأ الشفافية وتفشي العراقيل البيروقراطية في عملية البدء في الاستثمار السياحي.

13. . عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصاً الأثرية والدينية منها.

14. عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية

V. عوامل النهوض بالاستثمار السياحي

فيما يخص دعم الاستثمار السياحي ينبغي بهذا الصدد أن يكون لكل من الدولة وكذا المتعاملين السياحيين دورا أكثر تميزا يعكس أهمية مساهمتهم للنهوض بهذا الاستثمار وإنعاشه ورفع عنه جميع العوائق والحواجز التي يواجهها وذلك بالتحكم في سياسة تسييره دور الدولة في دعم الاستثمار السياحي ولمعرفة ذلك نقوم بدراسة كل دور على حدى كالآتــي:

1. دور الدولة في دعم الاستثمار السياحي

يعتبر قطاع السياحة موردا هاما يعول عليه الاقتصاد الوطني، ولذا أولت الدولة في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال سياسة النهوض بالسياحة التي تنسجم مع الاختيارات الكبرى للبلاد والتحولات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث تستمد هذه السياسة محتواها من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز

بوتفليقة والمجهودات المعتبرة التي ما فتئ يبذلها على الصعيد الدولي لإبراز الصورة الحقيقية للجزائر[9].

وفي الرسالة التي وجهها فخامته بمناسبة إحياء اليوم العالمي للسياحة الذي صادف يوم 27سبتمبر 2004 حيث أكد فخامته على " الدور الحيوي الذي يؤول للسياحة في التنمية، إذ أن أكبر الدول السياحية هي أكبرها نموا ورقي[10]

وكذا ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية التي يعول عليها في النهوض باقتصادنا الوطني وتوفير الظروف لترقية المجتمع. وتشير كذلك الرسالة إلى ضرورة تعبئة كل الطاقات الوطنية وتوجيهها لتنمية هذا القطاع الإستراتيجي الخلاق للثروات والمدر للعائدات وذلك يستوجب تعاون كافة القطاعات والجماعات المحلية والحركة الجمعوية والتنسيق فيما بينها. كما قامت الحكومة بإدراج قطاع السياحة ضمن الأولويات التي تضمنها برنامج عملها في شهر سبتمبر من سنة 2000[11]، بحيث نص هذا البرنامج في مجال السياحة على ضرورة بروز صناعة سياحية حقيقة أساسها تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية للجزائر، بالإضافة إلى إعدادها لإستراتجية التنمية المستدامة إلى آفاق 2015 والهدف منها هو تحقيق جملة من الطموحات من أهمها توفير العديد من مناصب الشغل مع ارتفاع العائدات السياحية وبالتالي الوصول إلى تنمية حقيقية للسياحة.

ولتكريس هذا الدور وتفعيله ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة صدر قانون يحكم هذه الأخيرة رقم 01/03 المؤرخ في17-02-2003 حيث نجد[12]:

المادة 4: تكتسي أنشطة التنمية السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة وتستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية.

المادة 8: تلتزم الإدارة العمومية للدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياستها القطاعية.

المادة 18: تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

2. دور المتعاملين السياحيين في دعم الإستثمار السياحي:

1.2. نشاط الوكالات والدواوين والجمعيات السياحية :

إن ولاية تمنراست من الولايات الأكثر استحواذا على أكبر عدد من وكالات السياحة والأسفار، أغلبيتها مقرها وسط مدينة تمنراست والبعض الآخر مقرها بمدينة عين صالح.

ومن خلال نشاط هذه الوكالات بإمكانها أن تلعب دورا كبيرا وهاما في دعم الاستثمار السياحي بالولاية ولهذا الغرض ندعو كل القائمين عليها إلى العمل على إبراز هذا الدور ونأمل منهم أن يأخذوا بعين الاعتبار أهمية نشاطهم باعتباره كعامل أساسي لا يمكن الاستغناء عنه بالنهوض بالاستثمار السياحي ونظرا إلى النتائج الإيجابية المحققة فيما يخص الإحصائيات الخاصة بتدفقات السياح على المنطقة بفضل النشاط الفعال لهذه الوكالات، كان لزاما علينا ضرورة تأكيد بعض النقاط التي من شأنها جلب الاستثمار السياحي للولاية من داخل الوطن وخارجه وقبل الحديث في ذلك ينبغي أن نعطف على الدور الإيجابي لكل من الدواوين والجمعيات السياحية الذي لا يقل شأنا عن الدور المنوط بالوكالات السياحية فهي بدورها تؤدي دورا فعالا في ترقية النشاط السياحي على المستوى المحلى من خلال ضمان حسن استقبال السياح وتسهيل إقامتهم وإعلامهم وتوجيههم وتقديم كل الإرشادات الضرورية للقيام بالزيارات في المواقع السياحية كما تعمل على المحافظة على التراث السياحي وما يتضمنه من معالم تاريخية وثقافية ومواقع طبيعية وتعمل على تثمين عاداتنا وفنوننا ومكونات ثقافتنا الأصلية والتحلي بالحس الوطني عندما يلحق الضرر بهذا التراث.

ولتعزيز هذا الدور أكثر ينبغي للقائمين على الوكالات والدواوين والجمعيات السياحية السهر على برمجة خطة علمية وعملية تعطي أكثر فعالية واستمرارية للبدء في تنفيذ أعمالها الترقوية بصفة منتظمة تسمح بالمحافظة على الكنوز المتنوعة التي تذخر بها سياحة الجزائر في الداخل والخارج مما يساهم في ضمان استمرار التدفقات السياحية على المنطقة ويساعد على جلب الاستثمار السياحي الذي هو بحاجة إلى تحريك كل الآليات التي تملكها هذه الثلاثية[13].

الخاتمة:

وفي الأخير نقول أن الاهتمام بقطاع السياحة الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وصناعة هامة في الاقتصاد العالمي كما أنها قد يساهم في حل الكثير من المشكلات داخل الدولة، إضافة إلى بالإضافة للاستثمار في مجال الخدمات والتسهيلات السياحية سيكون له منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على النطاق الوطني والمحلي ومساهمتها بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كالأشغال العمومية، النقل، الاتصالات، وتندرج الاستثمارات التي منها ما هو في طور الإنجاز، في إطار الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي في آفاق 2025 والتي هي جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 ص 19.

(2) وائل موسى محمود سرحان، مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص11.

(3) لطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي و26 27 نوفمبر 2014 ،المركز الجامعي تيبازة، ص08.

(4) تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012 ص38، 39.

(5) سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد02 جوان2017، ص06.

6) نعيم الطاهر، سراب اليأس، سلسلة السياحة و الفندق، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص147،145.

(7) يسرى دعبس، صناعة السياحة، دراسات و بحوث في انثروبولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999، ص538.

(8) يسرى دعبس، نفس المرجع، ص 542.

(9) مهدي زيداني، سبل تطوير الاستثمار السياحي، دراسة حالة ولاية تمنراست، مديرية السياحة لولاية تمنراست، 2006، ص23.

(10) الملتقى الجهوي للفاعلين في المجال السياحي للجهة الجنوبية، غرداية في 16 جانفي 2005، وزارة السياحة، ص18،17.

(11) مهدي زيداني، مرجع سابق، ص24.

(12) وثائق مديرية السياحة

(13) مهدي زيداني، مرجع سابق، ص29،28.